أسس اختيار المسؤولين في الدولة

عند أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء عهده لمالك الأشتر (رضي الله عنه)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٨٨٠ لسنة ٢٠١٨

مصدر الفهرسة : IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda
رقم تصنيف : BP38.09.S5 K39 2018
المؤلف الشخصي : كاظم، فوزي خيري. مؤلف.
العنوان : أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء عهده لمالك الاشتر (رحمه الله) /
بيان المسؤولية : تأليف الدكتور فوزي خيري كاظم، تقديم السيد نبيل قدوري الحسني.
بيانات الطبع : الطبعة الأولى.
بيانات النشر : العراق، كربلاء : العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، 2018 / 1439 للهجرة.
الوصف المادي : [81] صفحة ؛ 15X21سم.
سلسلة النشر : (العتبة الحسينية المقدسة ؛ 423).
سلسلة النشر : (مؤسسة علوم نهج البلاغة، 133وحدة الدراسات الاجتماعية، سلسلة دراسات في عهد الامام علي (ع) لمالك الاشتر (ره) ؛ 38).
تبصرة ببليوجرافية: يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات 66-80).
موضوع شخصي : الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة – نهج البلاغة – عهد مالك الاشتر – شرح.
موضوع شخصي : علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة – 40 للهجرة – احاديث.
موضوع شخصي : علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة – 40 للهجرة – سياسته وحكومته.
موضوع شخصي : مالك بن الحارث الاشتر النخعي، توفي 39 للهجرة – نقد وتفسير.
مصطلح موضوعي : نظام الحكم في الاسلام.
مصطلح موضوعي : النظام الاداري في الاسلام.
مؤلف اضافي : دراسة لـ(عمل) : الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة – نهج البلاغة – عهد مالك الاشتر.
اسم هيئة اضافي : العتبة الحسينية المقدسة. مؤسسة علوم نهج البلاغة. جهة مصدرة.
عنوان اضافي : نهج البلاغة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

سلسلة دراسات في عهد الإمام
علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضي الله عنه) (٣٨)
وحدة الدراسات الاجتماعية

أُسس اختيار المسؤولين في الدّولة

عند أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء عهده لمالك الأشتر (رحمه الله)

تأليف
د. فوزي خيري كاظم

إصدار
مؤسسة علوم نهج البلاغة
في العتبة الحسينية المقدسة

جميع الحقوق محفوظة

العتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

1439هـ - 2018م

العراق - كربلاء المقدسة -مجاور مقام علي الأكبر عليه السلام

مؤسسة علوم نهج البلاغة

هاتف: 07728243600 - 07815016633

الموقع الألكتروني: www.inahj.org

الإيميل: Info@ Inahj.org

تنويه:

إن الأفكار والآراء المذكورة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر العتبة الحسينية المقدسة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤسسة

الحمد لله على ما أنعم وله الشكر بما ألهم والثناء بما قدم من عموم نعمٍ ابتدأها وسبوغ آلاء أسداها والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد وآله الطاهرين.

أما بعد:

فإن من أبرز الحقائق التي ارتبطت بالعترة النبوية هي حقيقة الملازمة بين النص القرآني والنص النبوي ونصوص الأئمة المعصومين (عليهم السلام).

وإنّ خير ما يُرجع إليه في المصاديق لَحديث الثقلين «**كتاب الله وعترتي أهل بيتي**» هو صلاحية النص القرآني لكل الأزمنة متلازماً مع صلاحيّة

النصوص الشريفة للعترة النبوية لكل الأزمنة.

وما كتاب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله) إلا أنموذجٌ واحدٌ من بين المئات التي زخرت بها المكتبة الإسلامية التي اكتنزت في متونها كثيراً من الحقول المعرفية مظهرة بذلك احتياج الإنسان إلى نصوص الثقلين في كل الأزمنة.

من هنا:

ارتأت مؤسسة علوم نهج البلاغة أن تخصص حقلاً معرفياً ضمن نتاجها المعرفي التخصصي في حياة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفكره، متّخذة من عهده الشريف إلى مالك الأشتر (رحمه الله) مادة خصبة للعلوم الإنسانية التي هي من أشرف العلوم ومدار بناء الإنسان وإصلاح متعلقاته الحياتية وذلك ضمن سلسلة

بحثية علمية موسومة بـ(سلسلة دراسات في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله))، التي تصدر بإذن الله تباعاً، حرصاً منها على إثراء المكتبة الإسلامية والمكتبة الإنسانية بتلك الدراسات العلمية والتي تهدف إلى بيان أثر هذه النصوص في بناء الإنسان والمجتمع والدولة متلازمة مع هدف القرآن الكريم في إقامة نظام الحياة الآمنة والمفعمة بالخير والعطاء والعيش بحرية وكرامة.

وكان البحث الموسوم بـ(**أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء عهده لمالك الأشتر (رضوان الله عليه)** من الدراسات التي سلّطت الضوء على مدارسة العهد الشريف واستنتاج الأسس الرئيسة لاختيار المسؤولين الذين يتسنّمون المناصب في الدولة وما ينبغي أن يكونوا عليه وما يجب أن يتمتعوا به من مؤهلات إدارية

وشرعية تنبع من هدي الإسلام وفلسفته البنّاءة.

فجزى الله الباحث خير الجزاء فقد بذل جهده وعلى الله أجره، والحمد لله رب العالمين.

السيد نبيل قدوري الحسني
رئيس مؤسسة علوم نهج البلاغة

مقدمة

لا يمكن لصفحات هذا البحث -وإن كَثُرتْ- أن تستوعب القيم الواردة في عهد الإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك بن الحارث المعروف بالأشتر (رضوان الله عليه) حين بعثه والياً على مصر، فهو دستور شامل ومتكامل للدولة، يهدف إلى معالجة قضايا الحكم والإدارة وشؤون الدولة وعلاقتها مع الأمة والحقوق والوجبات المترتبة على الحاكم تجاه الأمة، وواجبات الأمة تجاه الحاكم، فقد حوى مختلف النظريات في مختلف جوانب الحياة، فلو أردنا الجانب الديني سنجد فيه القيم الروحية العالية التي جاء بها الإسلام وعمل على إشاعتها بين الناس، والمنظومة القيمية الأخلاقية للإسلام

ترتسم بوضوح بين ثنايا سطوره، وترفل بروح التسامح وإشاعة ثقافة التسامح بين عناصر المجتمع كافة. وإن أردنا الجانب السياسي فالعهد بحد ذاته منظومة سياسية متكاملة، تتوضح فيها العناصر الأساسية للإدارة الدولة وتنظيم عملها، وحين نبغي الجانب الاقتصادي؛ فالعهد يمثل اطروحة لنظرية اقتصادية مثالية تؤسس لمجتمع متآلف متراحم، طبقاً لما جاء به الإسلام الحنيف من مبادئ سامية. أما الجانب الإداري في هذا العهد فهو منظومة متكاملة في كيفية إدارة الدولة وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين.

وعليه فلا يمكن أن نتناول بالبحث والدراسة كل هذه الجوانب مجتمعة؛ لأن ذلك يستوجب جهداً ووقتاً ومجلدات لا تستطيع صفحات هذا البحث أن تحتويه. ولذا فقد اقتصرنا على جزئية صغيرة من جانب من جوانبه يمكن أن

نقف عندها ألا وهي أسس اختيار المسؤولين في الدولة وفق تعاليم الدين الإسلامي، فقد ورد فيه من الوصايا شيء كثير حول إدارة الدولة، وما يجب أن يتصف به الحاكم من صفات، وما الذي ينبغي أن يتجنبه ليصل بالمجتمع إلى التكامل المطلوب في كل الجوانب.

ولأهمية موضوع اختيار المسؤولين لغرض تسنمهم المناصب العليا في الدولة، ومراعاة الأسس الصحيحة في اختيارهم وفقاً لما جاء في الشريعة الإسلامية المقدسة، ولكون هذا الموضوع أصبح – في زمننا الحالي – أمراً في غاية الخطورة، لما نراه من عملية تخبط وعشوائية وانتقائية في اختيار المسؤول في الدولة وفقاً لنظام المحاصصة الحزبية، وعدم الأخذ بكفاءة من يتم اختياره، فقد رأينا أن نسلط الضوء على أهمية اختيار المسؤول في الدولة من وجهة نظر إمام

المتقين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وما رسمه وحدّده من أسس قويمة في اختياره، اتخذناه ليكون موضوعاً لبحثنا هذا الموسوم بـ **(أسس اختيار المسؤولين في الدولة عند أمير المؤمنين (عليه السلام) في ضوء عهده لمالك الأشتر رحمه الله)**. متناولين فيه أولاً: نبذة مختصرة عن مالك بن الحارث الأشتر، بعدها دخلنا في الموضوع الأساس من البحث وهو أسس اختيار المسؤولين في الدولة من خلال العهد.

سيرة مالك الأشتر (رحمه الله)

هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن مسلمة بن ربيعة بن الحارث بن جذيمة بن سعد مالك بن النخع[1]، وكنيتهُ: أبو إبراهيم نسبة الى ولده الأكبر (إبراهيم)[2]، وسبب تلقيبه بالأشتر لأنه قد شُتِرَت إحدى عينيه في معركة اليرموك التي شارك فيها، وقد ضربه رجل على رأسه فسالت الجراح قيحاً الى عينه، فشترتها[3].

(١) ينظر: ابن الكلبي، نسب معد واليمن الكبير، ج١/ ص٢٩١ ؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦/ ص٢١٣ ؛ ابن خياط، الطبقات، ص١٤٨ ؛ البلاذري، انساب الأشراف، ج٥/ ص٣٠ ؛ ابن حزم، جمهرة انساب العرب، ص٤١٥؛ السمعاني، الأنساب، ج٥/ ص ٤٧٦ ؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢/ ص١٢١.

(٢) ابن الكلبي، نسب معد واليمن الكبير، ج١/ ص٢٩٢؛ ابن حزم، جمهرة انساب العرب، ص٤١٥ ؛ ابن قايماز، المشتبه في الرجال، ج١/ ص٢٧.

(٣) المرزباني، معجم الشعراء، ص٢٦٢-٢٦٣ ؛ المزي،

وكان شديد الفخر بهذا اللقب، حتى أنه تفاخر به في معركة صفين إذ قال:

إنّي أنا الأشترُ معروفُ الشترْ

إنّي أنا الأفعى العراقيّ الذّكرْ[1]

اتفقت أغلب المصادر على أنه ولد في الجاهلية[2]، وأدرك الإسلام فأسلم[3]، يؤيد ذلك قيام أغلب المترجمين له بترجمته مع الصحابة،

تهذيب الكمال، ج٧/ ص١٥ ؛ ابن حجر، الإصابة، ص٣/ ص٤٨٢. والشتر: هو انقلاب جفن العين من أعلى وأسفل وتشنجه، وقيل هو أن ينشق الجفن حتى ينفصل وقيل هو قطع الجفن الأسفل والأصل انقلابه الى الأسفل. ينظر ابن منظور، لسان العرب، ص٦٠-٦١.

(١) المنقري، وقعة صفين، ج٦/ ص٤٥١.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين، ج٢/ ص ٧٨ ؛ البكري، سمط اللآلي، ج١/ ص٢٧٧ ؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠/ ص١٠.

(٣) ابن حجر، الإصابة، ج٣/ ص٤٨٢.

وذكر الواقدي أنه شارك في بعض المعارك في عهد النبي (صلى الله عليه واله وسلم)[1].

وكانت ولادته في إحدى قرى اليمن، ثمّ نزل الكوفة واتخذها مسكناً له وموطناً له ولأولاده من بعده[2]. إلا إن المصادر لا تعطينا تاريخ محدد لولادته. وقد وثّقه أصحاب الحديث وعدّوه من ثقاتهم في الرواية[3].

صفاته:

إن الحديث عن شخصية مالك بن الحارث

(١) الواقدي، فتوح الشام، ج١/ ص٦٢.
(٢) ابن الأثير، اللباب، ج٣/ ص٣٠٤؛ الأندلسي، المغرب في حلى المغرب، القسم الخاص بمصر، ج١/ ص٦٨.
(٣) العجلي، تاريخ الثقات، ص٤١٧؛ ابن حبان، الثقات، ج٥/ ص٣٨٩؛ المزي، تهذيب الكمال، ج٧/ ص١٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣/ ص ١٧٨؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١٠/ ص١٠.

(رحمه الله) حديث لا يمكن أن تتسع له صفحات البحث القليلة التي نحن بصددها، كذلك إن الحياة التي عاشها – والمليئة بالأحداث والبطولات – لا يمكن أن يستطيع فيها كاتب مهما حاول الاختصار أن يعطي هذه الشخصية ما يغني عن تلك السيرة التي ملأت صفحات التاريخ بطولة وإقداماً. ولكننا ملزمون بعدد قليل من الصفحات لابد لنا من الالتزام بها، على الرغم من أننا لم نوفِّ حقّ من نحن بصدد الحديث عنه، ولكنها تكفي للتعريف به ولو ببساطة.

أولى الصفات التي عُرفت عن مالك الأشتر هي شجاعته التي قلّ نظيرها، فقد كان شجاعاً بكل ما لهذه الكلمة من معنى حتى كانت من أبرز خصائصه، وقد امتلأت كتب المؤرخين بالإشادة بتلك الشجاعة، ويكفيه شرفاً قول أمير

المؤمنين فيه لما ولّاه مصر، حين بعث له كتاب توليته: **"السلام عليك يا مالك، أما بعد فإنك ممن استظهر به على إقامة الدين وأقمع به نغوة الأليم، وأسد به الثغر المغوف"**[1].

ومن أبلغ ما وجدناه في هذا الصدد قول الجاحظ فيه: ((إن حياتهُ هزمت أهل الشام وموته هزم أهل العراق))[2]. كما وصفه الأزدي (ت ٢٣١هـ) بأنه: ((كان من جلداء الرجال ومن أشدائهم وأهل القوة منهم والنجدة))[3]، أما ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) فذكر أنه: ((أحد الفرسان المعروفين، له المقامات المشهودة في فتح

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٤/ ص١١٩؛ صفوت، جمهرة رسائل العرب، ج١/ ص٥٤٧.
(٢) البيان والتبيين، ج٣/ ص٢٥٧.
(٣) الواقدي، فتوح الشام، ص٢٣٣.

العـراق وغـيره وفي الجمـل وصفـين))[1]. في حـين قـدّم ابـن أبي الحديـد (ت ٦٥٦هـ) وصفـاً دقيقـاً لشـجاعته حـين قـال: ((كان شـديد البـأس جـواداً رئيسـاً حليـماً... وكان يجمـع بـين اللـين والعنـف، فيسـطو في موضـع السـطوة ويرفـق في موضـع الرفـق، وإن هـذا الأمـر لا يصلـح إلا لقـوي في غـير عنـف ولـين في غـير ضعـف))[2]، وقـال ابـن خلكان (ت ٦٨١هـ) إنـه: ((كان مـن الشـجعان والأبطـال المشـهورين))[3]. وذكـره الذهبـي (ت ٧٤٨هـ) بقوله: ((وكان شريفـاً مطاعـاً، وفارسـاً شـجاعاً))[4]، أمـا القلقشـندي (ت ٨٢١هـ) فقال: ((كان من مشـاهير

(١) اللباب في تهذيب الأنساب، ج٣/ ص٣٠٤.
(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٣/ ص٤١٧.
(٣) ابـن خلـكان، وفيـات الأعيـان، ج٧/ ص١٩٥؛ الأندلسي، المغـرب في حلى المغـرب، ج١/ ص٦٨.
(٤) الذهبي، دول الإسلام، ص٢٤.

شجعان العرب وكان رئيس قومه))[1]. وقد عدّه ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ): ((أحد الشجعان الأبطال المشهورين))[2].

ولعلنا نحتاج إلى صفحات كثيرة حتى نستطيع إيراد جميع ما وجدناه في كتب المؤرخين من وصف لمالك (رحمه الله) وشجاعته، ولكننا سنكتفي بإيراد ما أوردناه.

وكل هذه الصفات جاءت متوافقة مع ما كان عليه من إيمان حمله بين جنبيه، واثق الخطى، يسير بثبات المؤمن، كيف لا وقد صحب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) حتى صار كما يصفه بالقول: «**رحم الله مالكاً فلقد كان لي كما كنت لرسول الله (صلى الله عليه وآله**

(١) نهاية الإرب، ص١٩٤.
(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١/ ص١٠٥.

وسلم)»[1]. فأي إيمان يحمل هذا الرجل حتى يصفه أمير المؤمنين بهذا الوصف؟.

وفضلاً عن شجاعته، كان مالك خطيباً يشار إليه بالبنان، لتميزه بقوة خطابية، فائقة وحجة واضحة، وهذه الصفة أكدها جمع من المؤرخين[2].

كما كان شاعراً شهدت له ساحات الحروب التي خاضها فنطقت بشعره فضلاً عن شجاعته، فكان شعره ورجزه يواكبان سيفه أينما حلّ، وقد أفاضت المصادر التاريخية والأدبية بالكثير منها[3].

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٣/ ص٤١٦.
(٢) الذهبي، العبر، ج١/ ص٤٥ ؛ اعيان الشيعة، ج٩/ ص٣٨ ؛ الزركلي، الأعلام، ج٦/ ص١٣١ ؛ آل ياسين، مالك بن الحارث، ص١٢.
(٣) أبو تمام، ديوان الحماسة، ج١/ ص٣٩-٤٠ ؛ أبو علي

كذلك كان مالك إدارياً كفوءاً يشهد له بذلك تقلده مناصب عديدة في زمن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقد كان والياً للإمام علي (عليه السلام) أثناء خلافته على ((الموصل ونصيبين ودارا وسنجار، وآمد وهيت وعانات وغيرها))[1]، كذلك كان والياً على الجزيرة[2].

وآخر ولاياته كانت على مصر، إذ أرسله أمير المؤمنين (عليه السلام) بعد أن تناهى إلى سمعه قيام معاوية بن أبي سفيان (٤١-٦٠هـ) بإرسال عمر بن العاص ومعاوية بن حُديج في

القالي، الأمالي، ج١/ ص٨٥ ؛ الآمدي، المؤتلف والمختلف، ص٢٨ ؛ المرزباني، معجم الشعراء، ص٣٦٢ ؛ ابن الأثير، المثل السائر، ج٢/ ص٢٣٢ ؛ البكري، سمط اللالي ج١/ ص٢٧٧.

(١) الثقفي، الغارات، ج٢/ ص٥٢٦.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج٣/ ص١٧٧ ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١/ ص١٠٣.

أربعة آلاف رجل[1] لاحتلالها، قال: ((ما لمصر إلا أحد الرجلين: صاحبنا الذي عزلناه – يعني قيس بن سعد بن عباده – أو الأشتر))[2]، وأستقر رأيه على الأشتر. فبعثه إليها إلا إنه توفي قبل أن يصل.

وفاته:

بعد أن علم معاوية بن أبي سفيان بتولية الإمام علي (عليه السلام) لمالك على مصر، علم أنه لا يستطيع الوصول إليها مادام مالك والياً عليها[3]، ولأن الغدر من شيم الجبناء، فقد احتال معاوية وعمل على قتله، فدس له

(١) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢/ ص١٦٩ ؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ ص٤٢٠.
(٢) الثقفي، الغارات، ج٢/ ص٥٢٦ ؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣/ ص١٧٧ ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١/ ص١٠٣.
(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٣٢٤.

سماً بواسطة رجل من أهل الخراج[1]، وقيل كان دهقان القلزم[2]، بعد أن وعده معاوية بعدم أخذ الخراج منه، فجعل السم في العسل وسقاه إياه فمات (رحمه الله)، وكانت شهادته عام (٣٨هـ)[3] بالقلزم. غير أن ابن سعد والمسعودي[4] يذكران أنه توفي بـ(العريش).

(١) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢/ ص١٧٠.

(٢) القلزم: وهي مدينة مبنية على البحر ليس بها زرع ولا شجر ولا ماء، وتعتد على الآبار في استخراج الماء، وتقع بين الحجاز ومصر بالقرب من مدينة السويس. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٧/ ص٦٤٥.

(٣) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١٧٠ ؛ الطبري، تاريخ، ج٤/ ص٥٨٥ ؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ ص٤٢٠ ؛ الذهبي، العبر، ج١/ ص٤٥ ؛ ابن حجر، الاصابة، ج٣/ ص٤٨٢ ؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج١/ ص٥٨٣ ؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ج١/ ص٢١٨.

(٤) الطبقات الكبرى، ج٦/ ص٢١٣ ؛ مروج الذهب، ج٢/ ص٤٢٠.

وقد نقلت المصادر التاريخية فرحة معاوية باستشهاد مالك، حين بلغه الخبر فقال: ((كان لعلي يدان يمينان، قطعت أحداهما يوم صفين – يعني عمار بن ياسر – وقطعت الأخرى اليوم – يعني مالك الأشتر))[1]، وكذلك نقلوا قوله في هذه المناسبة: ((إن لله جنوداً من عسل))[2].

أما الإمام علي (عليه السلام) فقد حزن حزناً شديداً حين بلغه هذا الخبر، فقال: ((**إنا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين. اللهم أني احتسبه عندك فإن موته من مصائب**

(١) الثقفي، الغارات، ج٢/ ص٢٥٧ ؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣/ ص١٧٨ ؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٦/ ص٧٦.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، ج٧/ ص١٨٨ ؛ البلاذري، انساب الأشراف، ج٥/ ص١١٠ ؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ ص٤٢١.

الدهر، ثمّ قال: رحم الله مالكاً فقد وفى بعهده، وقضى نحبه، ولقي ربه، مع إنّا وطّنا أنفسنا على أن نصبر على كل مصيبة بعد مصابنا برسول الله (صلى الله عليه وآله) فإنها أعظم المصائب))[1].

وكذلك قال (عليه السلام): «**رحم الله مالكاً فلقد كان لي كما كنت لرسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)**»[2].

وهذا يدل على شدّة تأثر الإمام (عليه السلام) باستشهاد هذا الإنسان المخلص في إيمانه وفي صحبته لرسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) ولأمير المؤمنين علي (عليه السلام) وللدين الإسلامي الحنيف.

(١) الثقفي، الغارات، ج١/ ص٢٦٤ ؛ التستري، قاموس الرجال، ج٨/ ص٦٤٥-٦٤٧.
(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٣/ ص٤١٦.

أسس اختيار المسؤولين في الدولة

بعد التوسع الكبير الذي شهدته الدولة العربية الإسلامية في الفترة التي تلت وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) على أثر الفتوحات الإسلامية، وكذلك استحداث مدن جديدة وتمصيرها، ظهرت الحاجة للعديد من الوظائف الإدارية الجديدة لإدارة تلك الأقاليم وحفظ الأمن والنظام فيها، وتنظيم مواردها المالية، وشؤون الناس هناك، فالسلطة أصبحت غير قادرة على إدارة تلك الأقاليم بصورة مركزية ولذا اقتضت الحاجة الى تعيين ولاة (مسؤولين) يديرون شؤون تلك الولايات، ولم تكن هذه المناصب مستحدثة، بل كانت امتداداً لإجراءات عمل بها

رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)، حين كان يرسل من ينوب عنه – في بعض الأحيان – لأداء بعض الأعمال في تلك الأمصار منها الدعوة إلى الإسلام وتعليم الناس هناك تعاليمه وتحفيظهم كتاب الله وشرحها لهم، فضلاً عن تولي القضاء للفصل في النزاعات التي تحدث فيها، وكذلك تدبير الأمور المالية وتنظيمها.

أما في عهد الحكام بعده (صلى الله عليه واله وسلم) ونتيجة لاتساع رقعة الدولة، وانتشار الإسلام فقد اتسع نطاق عمل هذا الوالي، وصار يحضى بالعديد من الصلاحيات في مختلف الجوانب الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن الدينية.

ومن شروط التولية أن يكون الوالي مسلماً

حـراً بالغـاً عاقـلاً[1]. كـما يجـب أن يكـون عارفـا بالسياسـة. والخـبرة في الحـرب والإدارة، وفي هـذا يقـول الإمـام عـلي (عليـه السـلام) لأهـل مـصر موضحـاً لهـم سـبب اختيـاره مالـك بـن الحـارث الأشـتر بالقـول: «**الْفُجَّـارِ مِـنْ حَرَيـقِ النَّـارِ، وَهُـوَ مَالِـكُ بْـنُ الْحَـارِثِ أَخُـو مَذْحِـج، فَاسْـمَعُوا لَـهُ أَطِيعُـوا أَمْـرَهُ فِيمَـا طَابَـقَ الْحَـقَّ، فَإِنَّـهُ سَـيْفٌ مِـنْ سُـيُوفِ اللهِ، لاَ كَلِيـلُ الظُّبَـةِ، وَلاَ نَابِـي الضَّرِيبَةِ، فَإِنْ أَمَرَكُـمْ أَنْ تَنْفِـرُوا فانْفِـرُوا، وَإِنْ أَمَرَكُـمْ أَنْ تُقِيمُـوا فَأَقِيمُـوا، فَإِنَّـهُ لاَ يُقْـدِمُ وَلاَ يُحْجِـمُ، وَلاَ يُؤَخِّـرُ وَلاَ يُقَـدِّمُ إِلاَّ عَـنْ أَمْـرِي، وَقَـدْ آثَرْتُكُـمْ بِـهِ عَلَـى نَفْسِـي لِنَصِيحَتِـهِ لَكُـمْ، وَشِـدَّةِ شَـكِيمَتِهِ عَلَـى عَدُوِّكُـمْ**»[2].

(١) ينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٤.

(٢) اليعقـوبي، تاريـخ اليعقـوبي، ج٢/ ص١٩٤؛ تاريـخ الطـبري، ج٥/ ص٩٦؛ ابـن أبي الحديـد، شرح نهـج البلاغـة، ج١٦/ ص١٥٦.

إذن علمه بالسياسة وخبرته كانت إحدى أسباب اختياره لولاية مصر التي كان الإمام (عليه السلام) يخشى عليها من نفوذ معاوية.

ومن نظرة أولى للعهد يتبين أنّ الإمام علي(عليه السلام) أوضح أنّ المجتمع يتألف من فئات عدّة، وليس كله طبقة واحدة، ولكلّ طبقة – كما هو معروف – لها محدداتها ومتطلباتها الخاصة، فقال: «**وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لاَ يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلاَّ بِبَعْض، وَلاَ غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْض: فَمِنْهَا جُنُودُ اللهِ،مِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ، وَمِنهَا عُمَّالُ الإِنْصَافِ وَالرِّفْقِ، وَمِنْهَا أَهْلُ الْجِزْيَةِ وَالْخَراجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ، وَمِنهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ**»[1].

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٤٨.

وهـذا يعني أن عـلى الـوالي أن يكـون عـلى درايـة وفهـم واسـعين بمكونـات المجتمـع الـذي يحكمـه، فالنـاس ليسـت كلهـا عـلى مسـتوٍ واحـد ولا هـم عـلى شـأنٍ واحـد، لـذا عـلى الـوالي أن يفهـم ذلـك فهـماً واعيـاً، ويراعـي مثـل هـذا التفـاوت، وأن يكـون تصرفـه حكيـماً، ومبنـي عـلى فهمـه لطبيعـة هـذا المجتمـع المتعـدد الطبقـات.

ولذلـك نـراه (عليـه السـلام) يحـثُّ عاملـه عـلى إشـاعة العـدل والمسـاواة بـين طبقـات المجتمـع، هـذا العـدل الـذي هـو أسـاس قيـام الدولـة ودسـتور وجودهـا، هـذا الأسـاس الـذي يعتمـد عـلى إعطـاء كلِّ ذي حـقٍ حقـه، مـن غـير تعـدٍ ولا تفريـط، فتكـون النتيجـة تآلـف المجتمـع وتحابـه، والتفافـه حـول قيادتـه تحـت كلِّ ظـرف.

وحـدد أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) صفـات

الـولاة وخصالهـم، التـي يجـب أن تكـون خصـال حميـدة محمـودة، فـإنْ احتـاج الـوالي إلى بعـض المسـاعدين أو إلى عـمال للمناطـق التـي يحكمهـا، وجـب عليـه اختيارهـم وفـق أسـس معينـة وضحهـا أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) بالقـول: «**فَـوَلِّ مِـنْ جُنُـودِكَ أَنْصَحَهُـمْ فِـي نَفْسِـكَ للـه وَلِرَسُـولِهِ وَلِإِمَامِـكَ، وَأَنْقَاهُـمْ جَيْبـاً، وَأَفْضَلَهُـمْ حِلْمـاً مِمَّـنْ يُبْطِـىءُ عَـنِ الْغَضَـبِ، وَيَسْـتَرِيحُ إِلَـى الْعُـذْرِ، وَيَـرْأَفُ بِالضُّعَفَـاءِ، وَيَنْبُـو عَلَىالْأَقْوِيَـاءِ، وَمِمَّـنْ لاَ يُثِيـرُهُ الْعُنْـفُ، وَلاَ يَقْعُـدُ بِـهِ الضَّعْـفُ**»[1].

ويفهـم مـن هـذا النـص أن أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) قـد حـدَّد أسـس اختيـار الـولاة بـالآتي:

١. الإيـمان بـالله ورسـوله والإمـام المفـترض الطاعـة.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٥١.

٢. الزهد في الدنيا والتعفف عنها.
٣. الصبر والقدرة على ضبط النفس في التعامل مع الأمور.
٤. التسامح مع الناس والعفو عن الذنوب.
٥. شديد في ذات الله لا تأخذه في الحق لومة لائم.
٦. أن يتمتع بالحلم والأناة والشجاعة، وأن يكون ذا رأي حازم غير متهور.

وأكد الإمام علي (عليه السلام) على مجالسة الوالي للعلماء وتقريبه الفقهاء ورعايتهم واكرامهم وتعظيم شأنهم، لأنهم وبما يملكون من علم ودراية وتجربة سيكونون خير عون للوالي في تقديم النصح له وإرشاده، وهو ما يوضحه قوله (عليه السلام): «**وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَاقَثَةَ الْحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلاَدِكَ،**

وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ»[1].

ومن الأمور التي يجب على الوالي الاهتمام بها هي نوعية جلسائه وبطانته الخاصة – وهم المستشارون- إذ إنّ هؤلاء يجب أن يكونوا من أهل الخير والصلاح؛ لما لهم من دور كبير في تحسين بعض المواقف التي قد تستدعي الحاجة لتدخلهم على نحوٍ مناسب، تجنباً لاتخاذ قرار غير موفق من لدن الوالي أو الحاكم نتيجة التسرع أو عدم تقدير الأمر على الوجه الصحيح فيكون دورهم هنا هو تصحيح الأمور، لذا وجب أن يكون هؤلاء الجلساء من أهل الصلاح؛ لأنّ فيهم من يكون قليل الخير لا يحب إلّا نفسه، ونتيجة لظلمه نفسه وتعديه على الله ورسوله، فقد يُحسّن للوالي أموراً غير صحيحة يُظلم فيها

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٤٧.

الناس وتُصادر حقوقهم، وفي ذلك يقول (عليه السلام): «**ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وبِطَانَةً، فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ، وَقِلَّةُ إِنْصَاف [فِي مُعَامَلَة،] فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الأَحْوَالِ، وَلاَ تُقْطِعَنَّ لِاَحَد مِنْ حَاشِيتِكَ وَحَامَّتِكَ قَطِيعةً، وَلاَ يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَة، تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ، فِي شِرْب أَوْ عَمَل مُشْتَرَك، يَحْمِلُونَ مَؤُونَتَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، فَيَكُونَ مَهْنَأُ ذلِكَ لَهُمْ دُونَكَ، وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالاْخِرَةِ.**»[1].

ويحذر الإمام (عليه السلام) ولاته من الذين يسعون الى ذكر عيوب الناس أمامهم، لأن ذلك مما نهى الله عنه في كتابه الكريم بقوله: ﴿**لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ**

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٩٦.
(٣) المصدر نفسه، ج١٧/ ص٣٥.

الله سَمِيعاً عَلِيماً﴾[1]. وقد جاء في كتابه الى مالك الأشتر موصياً: «**وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ، وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ، أَطْلَبُهُمْ لِمَعَائِبِ النَّاسِ، فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوباً، الْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا، فَلاَ تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ، وَاللهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ، فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللهُ مِنْكَ مَا تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ**»[2].

وأوجب (عليه السلام) على الولاة التزام الحق والعدل في القريب والبعيد على حدٍّ سواء حتى لو كانت العقوبة في أحد أفراد عائلته أو قرابته أو خاصته، لأن تنفيذها وعدم تعطيلها فيه سيرة محمودة للوالي لدى الرعية فيقول (عليه السلام): «**وَأَلْزِمِ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ الْقَرِيبِ**

(١) سورة النساء: اية ١٤٨.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٣٦.

وَالْبَعِيدِ، وَكُنْ فِي ذلِكَ صَابِراً مُحْتَسِباً، وَاقِعاً ذلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ خَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ، وَابْتَغِ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ، فَإِنَّ مَغَبَّةَ(٣) ذلِكَ مَحْمُودَةٌ»[1].

هذا فضلاً عمّا افصحت عنه رسائل الإمام (عليه السلام) إلى ولاته من ضرورة الاهتمام بمصالح الرعية وتوخي العدل في الحكم، والتزام المسؤولية بأمانة تجاه مصالح الناس المالية والاجتماعية.

وكذلك أشار الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى موضوع في غاية الأهمية وهو اختيار الوالي لمستشارين أو وزراء يساعدوه في إدارة أمور الدولة والحكم، ولأهمية هذا المنصب فقد أكّد أمير المؤمنين (عليه السلام) على اختيارهم بصورة

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١/ ص٩٧.

دقيقة؛ لأن لهم تأثير على الوالي بما يقدمونه من نصح وإرشاد فيما يستشارون به، لذا اشترط على واليه أن لا يكونوا ممن شغل المنصب للأشرار قبل ذلك؛ بوصفهم شركاء لولاتهم وحكامهم في آثامهم وبوصفهم مساعدين لهم ومعاونين على الظلم والآثام، فقال (عليه السلام): «**شَرُّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيراً، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الأثَامِ، فَلاَ يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً، فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأثَمَةِ، وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ، وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلَفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَاذِهِمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ**»[1].

ويتحتم لمن يتقلد هذا المنصب أن يكون ورعاً تقياً نقياً، لا يتوانى عن تقديم النصح والإرشاد عند الحاجة، وأن يكون ممن يقول الحق ولا تأخذه

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٤٢.

فيه لومة لائم، ويؤكد أمير المؤمنين على اختيار الأفضل منهم والأطوع للحق، وهو ما نلمسه من قوله (عليه السلام): «**ثُمَّ لْيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ، وأَقَلَّهُمْ مُسَاعَدَةً فِيمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ اللهُ لِأَوْلِيَائِهِ، وَاقِعاً ذلِكَ مِنْ هَوَاكَ حَيْثُ وَقَعَ**»[1].

كما يحذّر الإمام (عليه السلام) الولاة والحكام من مديح المستشارين والعمال والمقربين، لأن الهدف من المديح هو تحقيق غايات ومصالح خاصة لا تتلاءم مع المصلحة العامة، فيقول (عليه السلام): «**ثُمَّ رُضْهُمْ عَلَى أَلاَّ يُطْرُوكَ وَلاَ يُبَجِّحُوكَ بِبَاطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الْاِطْرَاءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ، وَتُدْنِي مِنَ الْعِزَّةِ**»[2].

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٤٢.
(٢) المصدر نفسه، ج١٧/ ص٤٤.

ومن الصفات الواجب توفرها في هؤلاء المستشارين – كما بيّن أمير المؤمنين (عليه السلام) – هي أن لا يكونوا بخلاء أو جبناء، لأن هؤلاء يسعون إلى منع الخير والفضل الذي ينوي الوالي فعله للرعية، فقال (عليه السلام): «**ولا تدخلن في مشورتك بخيلاً يعدل بك الفضل ويعدك الفقر، ولا جباناً يضعفك عن الامور ولا حريصا يزين لك الشره بالجور فأن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله**»[1].

وقد ورد النهي عن البخل والتحذير منه في القرآن الكريم في آيات عدة، منها قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأمرونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً**﴾[2]، أما الجبن فهو من الصفات التي تعوذ

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٣٦
(٢) سورة النساء: آية ٣٧.

منهـا رسـول الله (صـلى الله عليـه والـه وسـلم) ومـن أصحابها، كما ورد في قولـه: «**اللهم إني أعـوذ بـك مـن الجبـن، وأعـوذ بـك أن أرد إلى أرذل العمـر، وأعـوذ بـك مـن فتنـة الدنيـا، وأعـوذ بـك مـن عـذاب القـبر**»[1].

كـما ويـوصي الإمـام عـلي بـن أبي طالـب (عليـه السـلام) ولاتـه بالتمعـن باختيارهـم للقضـاة، إذ يجـب أن يتصفـوا بالعلـم وسـعة الصـدر، وهـو مـا أشـار إليـه بقولـه: «**ثُـمَّ اخْتَـرْ لِلْحُكْـمِ بَيْـنَ النَّـاسِ أَفْضَـلَ رَعِيَّتِـكَ فِـي نَفْسِـكَ، مِمَّـنْ لَاَ تَضِيـقُ بِـهِ الأُمُـورُ، وَلاَ تُمَحِّكُـهُ[2] الْخُصُـومُ، وَلاَ يَتَمـادَى فِـي الزَّلَّـةِ، وَلاَ يَحْصَـرُ مِـنَ الْفَـيْءِ إِلَـى الْحَـقِّ إِذَا عَرَفَـهُ، وَلاَ تُشْـرِفُ نَفْسُـهُ عَلَـى طَمَـعٍ، وَلاَ يَكْتَفِـي بِأَدْنَـى فَهْـمٍ دُونَ أَقْصَـاهُ، أَوْقَفَهُـمْ فِي الشُّـبُهَاتِ، وَآخَذَهُـمْ**

(١) البخاري، صحيح البخاري، ج٣/ ص٢٠٩.

(٢) المحـك: اللجـاج. ابـن منظـور، لسـان العـرب، ج١٠/ ص٤٨٦.

بِالْحُجَجِ، وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكَشُّفِ الأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لاَ يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ، وَلاَ يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، أُولئِكَ قَلِيلٌ»[1]، فضلاً عن ذلك أشار (عليه السلام) إلى أنه من الضروري قيام الوالي بالإشراف على عمل القاضي ليس من باب التدخل في عمله، وإنما من أجل الوقوف على احتياجاته وتأمينها ومنها على وجه الخصوص تأمين مستلزمات معيشته من خلال فرض عطاء مناسب له يؤمن فيه عيش حرّ كريم له ولعائلته، حتى تقل حاجته للناس فلا يشغله عن عمله شغل آخر، ولتطمئن نفسه، وهو ما يتوضح من قوله (عليه السلام): «**ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ، وافْسَحْ لَهُ فِي الْبَذْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ**

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٥٨-٥٩.

حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ»[1]، كذلك يجب على الوالي أن يتعاهد القاضي بالمنزلة الرفيعة، ويقربه منه ليطمئن القاضي على نفسه – على أقل تقدير – من منافسة الرجال ووشايتهم عليه عند الوالي، وهو قوله (عليه السلام): «**وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لاَ يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذلَكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ.**»[2].

ومن المناصب الأخرى التي أولاها الإمام (عليه السلام) عنايته وأوصى الولاة باختيارهم بصورة دقيقة، هو منصب الكاتب، وهذه الوظيفة الإدارية لها دورها في تنظيم أمور الدولة وحفظ الحقوق، وقد أوضح الإمام أهمية هذه الوظيفة بقوله: «**لِمَا يُحْكِمُونَ مِنَ الْمَعَاقِدِ، وَيَجْمَعُونَ مِنْ الْمَنَافِعِ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ**

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٥٩.
(٢) المصدر نفسه والصفحة.

خَـوَاصِّ الأُمُـورِ وَعَوَامِّهَـا»[1]. فأهميـة منصـب الكتابـة تكمـن في اطـلاع الكتـاب عـلى أسرار الامـور وعلانيتهـا ومعرفـة أسرار الدولـة، لذلـك أوصى الـولاة بـضرورة العنايـة باختيـار مـن يتـولى هـذا المنصـب، وهـو مـا نلاحظـه مـن قولـه (عليـه السـلام): «**ثُـمَّ انْظُـرْ فِـي حَـالِ كُتَّابِـكَ، فَـوَلِّ عَلَـى أُمُـورِكَ خَيْرَهُـمْ، وَاخْصُـصْ رَسَـائِلَكَ الَّتِـي تُدْخِـلُ فِيهَـا مَكَائِـدَكَ وأَسْـرَارَكَ بِأَجْمَعِهِـمْ لِوُجُـودِ صَالِـحِ الأَخْـلاَقِ مِمَّـنْ لاَ تُبْطِـرُهُ الْكَرَامَـةُ، فَيَجْتَـرِىءَ بِهَـا عَلَيْـكَ فِـي خِـلاَف لَـكَ بِحَضْـرَةِ مَـلاَ، وَلاَ تُقَصِّـرُ بِـهِ الْغَفْلَـةُ عَـنْ إِيـرَادِ مُكَاتَبَـاتِ عُمَّالِـكَ عَلَيْـكَ، وَإِصْـدَارِ جَوَابَاتِهَـا عَلَـى الصَّـوابِ عَنْـكَ، وَفِيمَـا يَأْخُـذُ لَـكَ وَيُعْطِي مِنْـكَ، وَلاَ يُضعِفُ عَقْـداً اعْتَقَـدَهُ لَـكَ، وَلاَ يَعْجِـزُ عَـنْ إِطْـلاَقِ مَـا عُقِـدَ عَلَيْـكَ، وَلاَ يَجْهَـلُ مَبْلَـغَ قَـدْرِ نَفسِـهِ فِـي الأُمُـورِ، فَـإِنَّ الْجَاهِـلَ**

(١) المصدر نفسه، ج١٧/ ص٤٩.

بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بَقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلَ»[1].

أما أُسس اختيارهم، فقد أوضح أمير المؤمنين (عليه السلام) بأنّه لا يكون اختيارهم على أساس الفراسة المبنية على حسن الظن – من لدن الوالي–، لأنّ بعض الناس قد يحاولون التصنع وإظهار غير ما تبطن أنفسهم لغرض الفوز بالمنصب، فضلاً عن ذلك اختبار سيرتهم في الناس حين كانوا يتولون أعمالاً للولاة السابقين، فسيرتهم تلك هي خير مصداق لسلوكهم القادم، لذلك أشار الإمام (عليه السلام) إلى ذلك بالقول: «**ثُمَّ لاَ يَكُنِ اخْتِيَارُكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ(٤) وَاسْتِنَامَتِكَ(٥) وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ، فَإِنَّ الرِّجَالَ يَتَعَرَّفُونَ لِفِرَاسَاتِ الْوُلاَةِ(٦) بِتَصَنُّعِهِمْ(٧) وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ، لَيْسَ**

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٧٦.

وَرَاءَ ذلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ وَالأُمَانَةِ شَيْءٌ، وَلكِنِ اخْتَبِرْهُمْ بِمَا وَلُوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ، فَاعْمِدْ لِأَحْسَنِهِمْ كَانَ فِي الْعَامَّةِ أَثَراً، وَأَعْرَفِهِمْ بِالأُمَانَةِ وَجْهاً، فَإِنَّ ذلِكَ دَلِيلٌ عَلَى نَصِيحَتِكَ لله وَلِمَنْ وَلِيتَ أَمْرَهُ»[1].

وأشار الإمام (عليه السلام) الى رعاية الوالي لعمالهم وتعهده لهم، من خلال تحديد عطاء لهم من بيت المال ومراعاة أن يكون هذا العطاء كافٍ لسد حاجاتهم وحاجات عوائلهم ليغنيهم ذلك عن الحاجة إلى الناس، والنظر إلى ما في أيدي غيرهم، وفي ذلك سبب مهم وضحه أمير المؤمنين (عليه السلام)، فحين تسد حوائجهم تكون الحجة للوالي على العمال إذا ما خانوا الأمانة وخالفوا أمره: «**ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ**(٧)،

(١)ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٧٥-٧٦.

فَإِنَّ ذٰلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلاَحِ أَنْفُسِهِمْ، وَغِنىً لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ»[1].

كذلك حذّر أمير المؤمنين (عليه السلام) الولاة من نقض القوانين والسنن الصالحة التي عمل بها مصلحو هذه الأمة قبلهم، واجتمعت عليها الأمة وصلح أمرها؛ لأن نقضها وتغييرها فيه ضرر كبير عليه وعلى المجتمع، وقد يكون هذا الضرر ضرراً مادياً يلحق بالرعية، فضلاً عن الأثر الديني لمسألة التغيير هذه، عملاً بقول رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): «**من سنَّ سُنَّة حسنه فعمل بها كان له أجرها، ومثل أجر من عمل بها لا ينقص من أجورهم شيئاً. ومن سنَّ سنَّة سيئة فعمل بها كان عليه وزرها ووزر**

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٦٩.

مـن عمـل بهـا لا ينقـص مـن أوزارهـم شـيئاً»[1].

وهـو مـا عنـاه أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) بقولـه: «**وَلاَ تَنْقُـضْ سُـنَّةً صَالِحَـةً عَمِـلَ بِهَـا صُـدُورُ هـذِهِ الأُمَّـةِ، وَاجْتَمَعـتْ بِهَـا الأُلْفَـةُ، وَصَلَحَـتْ عَلَيْهَـا الرَّعِيَّـةُ، لاَ تُحْدِثَـنَّ سُـنَّةً تَضُـرُّ بِشَـيء مِـنْ مَاضِـي تِلْـكَ السُّـنَنِ، فَيَكُـونَ الأَجْـرُ بِمَـنْ سَـنَّهَا، وَالْـوِزْرُ عَلَيْـكَ بِمَـا نَقَضْـتَ مِنْهَـا**»[2].

ومـن توجيهاتـه (عليـه السـلام) الأخـرى للـوالي، العمـل عـلى كسـب ودّ الرعيـة وبـث روح الرحمـة والتآلـف بـين أفـراد المجتمـع مـن خـلال نـشر العـدل والمسـاواة بينهـم، وتخفيـف الصعـاب عليهـم، فيقـول (عليـه السـلام): «**وَاعْلَـمْ أَنَّـهُ لَيْـسَ شَـيْءٌ بِأَدْعَـى إِلَـى حُسْـنِ ظَـنِّ وَال بِرَعِيَّتِـهِ مِـنْ**

(١) أحمـد بـن حنبـل، المسـند، ج٤/ ص٣٦١ ؛ الدارمـي، السـنن، ج١/ ص١٣٠ ؛ ابـن ماجـة، السـنن، ج١/ ص٧٤.
(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٤٧.

إِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ، وَتَخْفِيفِهِ الْمَؤُونَاتِ عَلَيْهِمْ، وَتَرْكِ اسْتِكْرَاهِهِ إِيَّاهُمْ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ قِبَلَهُمْ، فَلْيَكُنْ مِنْكَ فِي ذلِكَ أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِرَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَباً طَوِيلاً، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسُنَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ حَسُنَ بَلاَؤُكَ عِنْدَهُ، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ سَاءَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ سَاءَ بَلاَؤُكَ عِنْدَهُ»[1].

وشدّد أمير المؤمنين (عليه السلام) على أن لا يكون هذا الإحسان من لدن الولاة نحو الرعية منّاً منهم، وإنّما واجب عليهم ذلك بحسب المسؤولية الملقاة على عاتقهم، فهم ولاة الأمر والمسؤولون عن إشاعة العدل والإحسان بين من يحكموهم، وهذا ذات ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ**

(١) المصدر نفسه، ج١٧/ ص٤٦.

آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالأَذَى﴾[1].

فالوالي يعدُّ مسؤولاً عن رعيته، وتفقدها من قبله وإحسانه إليها من الواجبات التي لابد له من القيام بها، عملاً بقول رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): «**كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته**»[2]. وسيحاسبه الله سبحانه وتعالى عن رعيته مثلما يحاسب رب العائلة عن عائلته، ويتضح ذلك في مفهوم حديث الرسول (صلى الله عليه واله وسلم): «**ثمّ إنّ الله سأل كلَّ راعٍ عمّا استرعاه أحفظ أم ضيّع حتَّى يسأل الرَّجل عن أهل بيته**»[3].

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) شرح

(١) سورة البقرة: اية ٢٦٤.
(٢) البخاري، الصحيح، ج١/ ص٢١٥ ؛ مسلم، الصحيح، ج٦/ ص٨ ؛ أبو داود، السنن، ج٢/ ص١٣.
(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان، ج١/ ص٣٤٥.

ذلك ووضّحه في قوله: «**وَإِيَّاكَ وَالْمَنَّ عَلَى رَعِيَّتِكَ بِإِحْسَانِكَ، أَوِ التَّزَيُّدَ فِيمَا كَانَ مِنْ فِعْلِكَ... فَإِنَّ الْمَنَّ يُبْطِلُ الإِحْسَانَ، وَالتَّزَيُّدَ يَذْهَبُ بِنُورِ الْحَقِّ**»[1].

كما أوصى (عليه السلام) ولاته بعدم إخلاف الوعود التي يعطونها للرعية، لأنّ ذلك يعدُّ من الصفات غير المرغوبة في الإنسان عموماً، فضلاً عن كونه والياً، وهي من صفات المنافقين كما صرّح بذلك رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)[2] بقوله: «**آية المنافق ثلاث إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان**»[3]. فقال (عليه السلام): «**وإيّاك ... أَنْ تَعِدَهُمْ فَتُتْبِعَ مَوْعِدَكَ بِخُلْفِكَ ... وَالْخُلْفَ يُوجِبُ الْمَقْتَ(٥)**

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص١١٣.
(٢) البخاري، صحيح البخاري، ج١/ ص٢١.
(٣) المصدر نفسه، ج٣/ ص١٦٣.

عِنْدَالله وَالنَّاسِ، قَالَ اللهُ سبحانه: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ الله أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾[1]»[2].

ويحذّر الإمام (عليه السلام) ولاته أيضاً من القتل والعدوان بغير حق وسفك الدماء لكون ذلك لا يُرضي الله سبحانه أولاً؛ فهو من الأمور التي حرَّمها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: **﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾**[3]. وأول ما يقضي به يوم القيامة هو الدماء الحرام، وثانياً: أنّ ذلك يؤدي إلى زوال الملك، إذ إن سفك الولاة للدماء، إن كان بقصد تقوية سلطانهم وتثبيت أركان دولتهم، فإنّه سوف يأتي بنتيجة عكسية،

(١) سورة الصف: اية ٣.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،ج١٧/ ص١١٣.

(٣) سورة البقرة: اية ٨٤.

فيقول (عليه السلام): «**إِيَّاكَ وَالدِّمَاءَ وَسَفْكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنِقْمَة، وَلاَ أَعْظَمَ لِتَبِعَة، وَلاَ أَحْرَى بِزَوَالِ نِعْمَة، وَانْقِطَاعِ مُدَّة، مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا، وَاللهُ سُبْحَانَهُ مُبْتَدِئٌ بِالْحُكْمِ بَيْنَ الْعِبَادِ، فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلاَ تُقَوِّيَنَّ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دَم حَرَام، فَإِنَّ ذلِكَ مِمَّا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ، بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ، وَلاَ عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللهِ وَلاَ عِنْدِي فِي قَتْلِ الْعَمدِ، لِاَنَّ فِيهِ قَوَدَ الْبَدَنِ**»[1].

أما إذا حدث القتل عن طريق الخطأ أو من دون قصد الوالي، فإنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) شدّد على الوالي بأن يراجع ذوي المقتول بأن يؤدي حقه لأهله وهي ديّة القتل، حتى يسترضيهم، ولا يتوانى في ذلك مستغلاً منصبه

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص١١٠-١١١.

وسلطانه، فيقول (عليه السلام) في ذلك: «**وَإِنِ ابْتُلِيتَ بِخَطَإٍ وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِعُقُوبَةٍ، فَإِنَّ فِي الْوَكْزَةِ فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةً، فَلاَ تَطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَةُ سُلْطَانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ**»[1].

وهذا عين ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[2]. فالله سبحانه لا يرتضي بالعدوان، وإنّ الشريعة السمحاء منعت التعدي بين الأفراد سواء أكان ذلك عمداً أم بغير عمد، فحفظ

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص١١١.
(٢) سورة البقرة: اية ١٧٨.

الحقوق والعدالة والمساواة هي الأسس التي قام عليها الإسلام الحنيف، فضلاً عن إبداء التسامح والعفو عند المقدرة، وهو من شيم الكرام، ومما جاءت به الشريعة المقدسة وأكدت عليه.

ومن الأمور التي أكد عليها الإمام علي (عليه السلام) الابتعاد عن اعجاب المرء بنفسه، فإن ذلك سيكون سبباً في عدم النظر إلى الأمور بمنظارها الصحيح، وبذلك يكون هذا سبب هلاكه فيقول (عليه السلام) محذّراً: «**وَإِيَّاكَ وَالْإِعْجَابَ بِنَفْسِكَ، وَالثِّقَةَ بِمَا يُعْجِبُكَ مِنْهَا**»[1].

وكذلك نهى (عليه السلام) عن التغافل عن أخطاء خاصة الوالي وعماله، وعدم نصرة المظلوم على الرغم من علمه بظلمه ومن ظَلَمَه، لأن الله سبحانه وتعالى لن يدع ذلك دون عقاب،

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص١١٣.

بل وسينتصر لذلك المظلوم منه أولاً كونه المسؤول عن الرعية، وعن الناس وأخذ الحقوق والانتصار للمظلومين، فهذا واجبه الذي أوصاه به الله تعالى، وهو أيضاً واجب المسؤولية الملقاة على عاتقه بحكم تصدّيه لها، وقد يعد شريكاً للظالم في ظلمه؛ لأنه رأى الظلم فتركه، ولم ينصف المظلوم، قال (عليه السلام): «**وَإِيَّاكَ وَالاْسْتِئْثَارَ بِمَا النَّاسُ فِيهِ أُسْوَةٌ، وَالتَّغَابِيَ عَمَّا تُعْنَى بِهِ مِمَّا قَدْ وَضَحَ لِلْعُيُونِ، فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْكَ لِغَيْرِكَ، وَعَمَّا قَلِيل تَنْكَشِفُ عَنْكَ أَغْطِيَةُ الأُمُورِ، وَيُنْتَصَفُ مِنْكَ لِلْمَظْلُومِ**»[1].

وكذلك حذّر (عليه السلام) ولاته من الغضب وأمرهم بأن يملكوا أنفسهم، وأن يكونوا حذرين من الوقوع تحت سطوته، فقد

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص١١٣.

يطلقوا أحكاماً على أشخاص أو في القضايا التي بين أيديهم وهم في تلك الحالة من اللاشعور، وهذا ما تقود – بكلّ تأكيد – إلى أحكام ظالمة قد تودي بهم إلى التهلكة من خلال عدم رؤيتهم للحق بفعل وقوعهم تحت سيطرة الغضب، وهو ما أشار إليه (عليه السلام) بقوله: «**املاْمْلِكْ حَمِيَّةَ أَنْفِكَ، وَسَوْرَةَ حَدِّكَ، وَسَطْوَةَ يَدِكَ، وَغَرْبَ لِسَانِكَ، وَاحْتَرِسْ مِنْ كُلِّ ذلِكَ بِكَفِّ الْبَادِرَةِ، وَتَأْخِيرِ السَّطْوَةِ، حَتَّى يَسْكُنَ غَضَبُكَ فَتَمْلِكَ الاْخْتِيَارَ**»[1].

ودعاهم إلى اتباع السنن الصالحة لمن سبقهم من الحكام الأخيار العدول، ولاسيما ما نُقل عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) من الآثارِ، والفرائض التي جاءت في كتاب الله عزّ

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص١١٣.

وجلّ، وأن لا يتبعوا هوى أنفسهم سواء في الحكم أم في التعامل مع الناس، وجعل المضي على تلك السيرة الصالحة واجب وفرض محتّم عليهم وليس في الأمر اختيار، ولعلّ ذلك يعود إلى كون الإلزام نابع من المسؤولية الملقاة على عاتقهم التي ارتضوا القيام بها، ولهذه المسؤولية واجب محدّد هو إشاعة العدل والمساواة والحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم، وهو ما نراه واضحاً من قوله (عليه السلام): **«وَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ: مِنْ حُكُومَةِ عَادِلَةٍ، أَوْ سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ، أَوْ أَثَرٍ عَنْ نَبِيِّنَا(صلى الله عليه وآله) أَوْفَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ الله، فَتَقْتَدِيَ بِمَا شَاهَدْتَ مِمَّا عَمِلْنَا بِهِ فِيهَا، وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ فِي اتِّبَاعِ مَا عَهِدْتُ إِلَيْكَ فِي عهْدِي هذَا، وَاسْتَوْثَقْتُ بِهِ مِنَ الْحُجَّةِ لِنَفْسِي عَلَيْكَ، لِكَيْلاَ**

تَكُونَ لَكَ عِلَّةٌ عِنْدَ تَسَرُّعِ نَفْسِكَ إِلَى هَوَاهَا»[1].

وكذلك حذّر الإمام (عليه السلام) ولاته من الاحتجاب عن الرّعية، فهذا الأمر يجعلهم بعيدين عن المجتمع الذي يتوجب عليه مراعاته وحفظه، فضلاً عن أن مسؤوليته تجاه المجتمع تحتم عليه أن يكون قريباً من الناس لمعرفة احتياجاتهم ومشاكلهم والعمل على حلِّها؛ لأن ذلك يقع ضمن مسؤولياته التي ارتضاها لنفسه، وقبل أن يكون بموضع القيادة في المجتمع، وهذا يوجب عليه الاطلاع على شؤون الناس ومراعاتها، وهو ما وضحه (عليه السلام) بقوله: «**فَلاَ تُطَوِّلَنَّ احْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ، فَإِنَّ احْتِجَابَ الْوُلاَةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيقِ، وَقِلَّةُ عِلْمٍ بِالأُمُورِ، وَالِاحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا احْتَجَبُوا**

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص١١٤.

دُونَـهُ فَيَصْغُـرُ عِندَهُـمْ الْكَبِـيرُ، وَيَعْظَـمُ الصَّغِـيرُ، وَيَقْبُـحُ الْحَسَـنُ، وَيَحْسُـنُ الْقَبِيـحُ، وَيُشَـابُ الْحَـقُّ بِالْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا الْـوَالِي بَشَرٌ لاَ يَعْرِفُ مَا تَـوَارَى عَنْهُ النَّاسُ بِـهِ مِـنَ الأُمُـورِ، وَلَيْسَـتْ عَـلَى الْحَـقِّ سِـمَاتٌ تُعْـرَفُ بِهَـا ضُرُوبُ الصِّـدْقِ مِـنَ الْكَـذِبِ»[1].

فضـلاً عـن ذلـك بـيَّن الإمـام (عليـه السـلام) أن حاجـات النـاس للـوالي لا تتعـدّى طلـب الإنصـاف في المعاملـة أو رفـع مظلمـة وقعـت عليـه، وأغلـب حاجـات النـاس ممـا لا تكلـف الـوالي شـيئاً قـد يخـاف اعطـاءه، مـع أنّ إحـدى صفاتـه التـي يجـب أن يتصـف بهـا هـي الكـرم والسـخاء، وهـذا مـا نتلمسـه مـن قولـه (عليه السـلام): «**أَنَّ أَكْثَرَ حَاجَاتِ النَّاسِ إِلَيْكَ مـما لاَ مَؤُونَـةَ فِيـهِ عَلَيْـكَ، مِـنْ شَـكَاةِمَظْلِمَة، أَوْ طَلَـبِ إِنْصـاف فِي مُعَامَلَـة**»[2].

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٩٠-٩١.
(٢) المصدر نفسه، ج١٧/ ص٩١.

فضلاً عن ذلك، يؤكّد الإمام (عليه السلام) على ضرورة عمارة الأرض وإصلاحها لما فيه من أهمية اقتصادية كبيرة تعود بالنفع على المسلمين عامة، ونتلمس ذلك بقوله: «**... وَتفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صلاَحِهِ وَصلاَحِهِمْ صَلاَحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلاَ صَلاَحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلاَّ بِهِمْ، لاَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ. وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلاَبِ الْخَرَاجِ، لِاَنَّ ذلِكَ لاَ يُدْرَكُ إِلاَّ بَالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَة.أَخْرَبَ الْبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلاَّ قَلِيلاً.**»[1].

ويؤكد الإمام (عليه السلام) على عامله، أن ينظر إلى رعيته بعين الرأفة وأن يأخذ حالهم وحال الأرض بعين الاعتبار، فإن ساءت الأحوال

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٧٠.

فعليه التخفيف عنهم بما يصلح معه أمرهم، وفي هذا الصدد يقول: «**...فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةً، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ، وَلاَ يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمُؤُونَةَ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ، وَتَزْيِينِ وِلاَيَتِكَ، مَعَ اسْتِجْلاَبِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ، وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِفَاضَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ...**»[1].

نلاحظ من خلال هذا العهد، أن الإمام (عليه السلام) ربط صلاح الأرض بصلاح الدولة نفسها، إذ إن الاهتمام بعمارة الأرض وصيانتها مما قد يلحق بها من أضرار طبيعية ولذلك يجب أن تتوفر الرأفة في استحصال الخراج، وهذا يؤدي

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٧١.

إلى إشاعة الثقة والمحبة وروح التعاون بين عامة الناس وولاة أمرهم، ويؤدي إلى صلاح المجتمع ككل.

مما تقدم يتبين بوضوح حرص الإمام (عليه السلام) على جباية الخراج والاهتمام بذلك، بوصفه (عليه السلام) إماماً لهذه الأمة والإمام مسؤول عن رعيته. وإن الرفق مع الرعية من الإيمان، دلّ على ذلك حديث رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): «**إن الله يحب الرفق ويعين عليه**»[1]، وما روي عن الإمام الباقر (عليه السلام) إنه قال: «**إن لكل شيء قفلاً وقفل الإيمان الرفق**»[2].

(١) البرقي، المحاسن، ج٢/ ص٣٦١ ؛ الكليني، الكافي، ج٢/ ص١٢٠.

(٢) الكليني، الكافي،ج٢/ ص١١٨ ؛ المازندراني، شرح اصول الكافي، ج٨/ ص٣٤٧.

الخاتمة

توصل البحث في نهايته إلى النتائج الآتية:

١. يعد مالك بن الحارث الأشتر (رضوان الله عليه) من الشخصيات المهمة التي نالت ثقة الإمام علي (عليه السلام) وكان على مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه على طول تاريخه الحافل في الإسلام عموماً ومع أمير المؤمنين (عليه السلام) خصوصاً.

٢. يُعدّ عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك بن الحارث من أهم العهود والوثائق التي رسمت خارطة طريق متكاملة لعملية تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ورسم سياسة الدولة تجاه رعيتها، فهو بحث يعد دستوراً شاملاً ومتكاملاً

يؤسس لعدالة اجتماعية قلّ نظيرها لو طبقت بشكلها الصحيح، فهي ضمانٌ لحقوق الناس والدولة بالكامل.

٣. شدد أمير المؤمنين(عليه السلام) من خلال العهد – على ضرورة أن يكون اختيار المسؤولين في إدارة الدولة مؤسس على وفق النظام الإسلامي الذي يضمن أن يكون هذا الاختيار من باب (الرجل المناسب في المكان المناسب).

٤. إن الأسس التي رسمها الإمام علي (عليه السلام) لاختيار المسؤول نابعة من شريعة سمحاء يؤدي السير وفقها إلى ضمان إشاعة العدالة الاجتماعية بين عموم طبقات المجتمع، من خلال وجود حاكم عادل يطبق ذلك النظام وفقاً

للشريعة ومقتضياتها.

٥. إن العهد يؤسس لإدارة ناجحة على كل المقاييس والسبل، ولعل تطبيقها يحتاج بداية إلى أن يكون رأس الإدارة من عوامل نجاحها، وهذا يعني أنّ الاختيار الأمثل يجب أن يبدأ من اختيار المسؤول عن الإدارة. لأنه سيكون الأداة المنفذة للمسؤولية. فقد ضم العهد بين طياته أسس الإدارة الناجحة.

٦. شدّد أمير المؤمنين (عليه السلام) على وجوب أن يتحلى المسؤول بصفات عدة لعلّ أبرز تلك الصفات: التحلي بالأمانة والنزاهة، والابتعاد عن مجالسة المنافقين وعديمي الضمير، والاكثار من مجالسة العلماء لأنهم الأنفع والأقدر على تقديم

النصح والإرشاد حين يطلب المسؤول استشارتهم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر

ابن الأثير، علي بن عبد الواحد الشيباني (ت ٦٣٠هـ)،

١. الكامل في التاريخ، دار صادر، دار بيروت، (بيروت ١٩٦٦).

٢. اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، (بيروت د.ت).

أبن الأثير، ضياء الدين، (ت ٦٣٧هـ)

١. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: د. احمد الحوفي، دار الرفاعي، ط١، (الرياض ١٩٨٢).

أحمد بن حنبل، أبو عبدالله احمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)،

١. المسند، دار صادر، (بيروت د.ت).

الآمدي، ابو عبد الله محمد بن عمران (ت ٣٨٤هـ)

١. المؤتلف والمختلف، تحقيق: محمد بن محمد الشنوفي، مكتبة القدس (القاهرة ١٩٣٥م).

الأندلسي، ابن سعيد علي بن موسى (ت ٦٨٥هـ)

١. المغرب في حلى المغرب، تحقيق: زكي محمد حسن وآخرون، مطبعة فؤاد الأول (د.م، ١٩٥٣م)

البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦هـ)،

١. التاريخ الكبير، المكتبة الإسلامية - ديار

بكـر، (تركيـا د.ت).
٢. صحيـح البخـاري، دار الفكـر للطباعـة والنـشر والتوزيـع، (بـيروت ١٩٨١).

البرقـي، أحمـد بـن محمـد بـن خالـد البرقـي (ت ٢٧٤هـ)،

١. المحاسـن، تصحيـح وتعليـق: جـلال الديـن الحسـيني، دار الكتـب الإسـلامية، (طهـران ١٣٧٠هـ).

البكـري، أبـو عبيـد بـن عبـد العزيـز الاوينـي (ت٤٨٧هـ)

١. سـمط الـلآلي في شرح امـالي القـالي، تحقيـق: عبـد العزيـز الميمنـي، ط١(الهنـد، د، ت)

البـلاذري، احمـد بـن يحيـى بـن جابـر (ت ٢٧٩هـ)،

١. انسـاب الأشراف تحقيـق وتعليـق: الشـيخ محمـد باقـر المحمـودي، ط١، مؤسسـة

الأعلمي للمطبوعات، (بيروت ١٩٧٤هـ).

ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤هـ)،

١. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (مصر د.ت).

أبو تمام، حبيب بن اوس الطائي (ت٢٣١هـ)

١. ديوان الحماسة، شرح العلامة التبريزي، دار القلم، (بيروت د.ت).

الثقفي، إبراهيم بن محمد (ت ٢٨٣هـ)،

١. الغارات، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي، مطابع بهمن، د.ت.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)

١. البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٥ (القاهرة

١٩٨٥).

ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد البستي (ت ٣٥٤)،

١. الثقات، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ط١ (الهند ١٩٧٣).

٢. الصحيح، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، (بيروت ١٩٩٣).

ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)،

١. الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، (بيروت ١٤١٥هـ).

٢. تهذيب التهذيب، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت ١٩٨٤)

ابن أبي الحديد، أبو حامد بن هبة الله المدائني

(ت٦٥٦هـ)،

١. شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩م

ابن حزم، أبو محمد علي بن احمد بن سعيد الأندلسي (ت٤٥٦هـ-١٠٦٣م)

١. جمهرة انساب العرب، تحقق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ط٣، (مصر، ١٩٧١)

الحموي، ياقوت بن عبدالله (ت ٦٢٦هـ)،

١. معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، (بيروت ١٩٧٩).

ابن خلكان، احمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ)،

١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، (بيروت

د.ت).

- خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة العصفري (ت٢٤٠هـ)،

١. الطبقات، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت ١٩٩٣).

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام (ت٢٥٥هـ)،

١. السنن، مطبعة الاعتدال، (دمشق ١٣٤٩هـ).

- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)،

السنن، تحقيق: سعيد محمد اللحام، ط٢، دار الفكر للطباعة، بيروت ١٩٩٠.

الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)،

١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي، (بيروت ١٩٨٧).
٢. دول الإسلام، ط٢ (بيروت، ١٩٨٥).
٣. العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، ط٢، مطبعة حكومة الكويت، (الكويت ١٩٨٤).

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)،

١. الطبقات الكبرى، دار صادر، (بيروت. د. ت).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)،

١. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١،

(بيروت د.ت).

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت ٥٦٢هـ)،

١. الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، ط١، دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت ١٩٨٨).

الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)،

تاريخ الرسل والملوك، تحقيق ومراجعة: نخبة من العلماء، ط٤، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، (بيروت ١٩٨٣).

العجلي، احمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن (ت٢٦١هـ)

١. تاريخ الثقات، تحقيق: د. عبد المعطي القلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١(لبنان ١٩٨٤).

ابن العماد، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي

بن احمد محمد (ت١٠٨٩هـ)

١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الارناؤوط بيروت، ط١، (لبنان ١٩٨٦).

القالي، ابو علي اسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ)

الامالي، (د، م)، (د،ت)

ابن قايماز، ابو عبد الله محمد بن احمد (ت ٧٤٨هـ)

١. المشتبه في الرجال اسمائهم وانسابهم، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار احياء الكتب العربية، ط١ (بيروت، ١٩٦٢)

ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)،

١. البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط١، دار إحياء التراث العربي، (بيروت

(١٩٨٨).

ابن الكلبي، هشام بن محمد بن السائب (ت ٢٠٤هـ)

١. نسب معد واليمن الكبير، تحقيق: د. ناجي حسن، مكتبة النهضة العربية، ط١ (بيروت ١٩٨٨).

الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)،

١. فروع الكافي، تحقيق: محمد جواد الفقيه ويوسف البقاعي، ط٣، دار الأضواء، (بيروت ١٩٩٢).

ابن ماجه، محمد بن يزيد (ت ٢٧٥هـ)،

١. السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، دار الفكر للطباعة، (بيروت د.ت).

المازندراني، مولي محمد صالح (ت ١٠٨١هـ)،

١. شرح أصول الكافي، ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، ط١، دار إحياء التراث

العربي للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت ٢٠٠٠).

الماوردي، علي بن محمد البصري (ت ٤٥٠هـ)،

١. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: احمد عبد السلام، ط٢، دار الكتب العلمية، (بيروت ٢٠٠٦).

المرزباني، ابو عبد الله محمد بن عمران (٣٨٤هـ)

١. معجم الشعراء، تحقيق: محمد بن محمد الشنوفي، مكتبة القدس (القاهرة ١٩٣٥)

المزي، جمال الدين يوسف (ت ٧٤٢هـ)،

١. تهذيب الكمال، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط٤، مؤسسة الرسالة، (بيروت ١٩٨٥).

المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ)،

مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: مصطفى السيد، المكتبة التوفيقية، (القاهرة د.ت).

مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)،

١. الصحيح، دار الفكر، (بيروت د.ت).

ابن منظور، أبو الفضل بن مكرم (ت٧١١هـ)،

١. لسان العرب، نشر أدب الحوزة، (قم ١٤٠٥هـ).

نصر بن مزاحم، المنقري (ت ٢١٢هـ)،

١. وقعة صفين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، المؤسسة العربية الحديثة للطبع النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت٧٣٣هـ)

٢. نهاية الأرب في فنون الأدب،المؤسسة المصرية العامة ط٢ (القاهرة د، ت) والنشر والتوزيع، (القاهرة ١٣٨٢هـ).

الواقدي، محمد بن عمر (ت ٢٠٧هـ)،

١. فتوح الشام، دار الجيل، (بيروت ١٩٩٥).

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ)

١. معجم البلدان، منشورات مكتبة الاسدي (طهران ١٩٦٥)

اليعقوبي، احمد بن اسحق بن جعفر (ت ٢٩٢هـ)،

١. تاريخ، دار صادر، (بيروت د.ت).

المراجع

آل ياسين، محمد حسن

١. مالك بن الحارث الاشتر، ط١، (بيروت ٢٠٠٠م)

الأمين، محسن العاملي (ت ١٣٧١هـ)،

١. أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف، (بيروت ١٩٨٦).

التستري، محمد تقي،

١. قاموس الرجال، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، (قم ١٤١٩هـ).

الزركلي، خير الدين

١. الاعلام، ط٣، (د. م ١٩٦٩)

صفوت، احمد زكي

١. جمهرة خطب العرب (د، م)، (د، ت)

قلعجي، محمد رواس،

١. معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر، (بيروت ١٩٨٨).

المحتويات

مقدمة المؤسسة ٥
مقدمة ٩
سيرة مالك الأشتر (رحمه الله) ١٣
صفاته: ١٥
وفاته: ٢٢
أسس اختيار المسؤولين في الدولة..... ٢٦
الخاتمة..... ٦٣
المصادر والمراجع..... ٦٦
المصادر..... ٦٦
المراجع ٧٩